

للمخصص لهم في ضواحي مدينة المطراع

## مبارك الطشة: تأجيل أقساط القروض واستمرار صرف بدل الإيجار



د. مبارك الطشة

قدم النائب د. مبارك الطشة اقتراحا برغبة لتأجيل أقساط القروض الإسكانية للمواطنين المخصص لهم في ضواحي مدينة المطراع، والاستمرار في صرف بدل الإيجار المستحق، واستكمال الخدمات والمرافق الأساسية وتشغيلها. وجاء في نص الاقتراح إن المواطنين الذين خصصت لهم قسائم سكنية في بعض ضواحي مدينة المطراع السكنية يعانون من

غياب المرافق الرئيسية، وفي مقدمتها عدم توصيل التيار الكهربائي والمياه العذبة وإنارة الشوارع وغيرها، فضلا عن عدم استكمال الخدمات اللازمة والضرورية مثل المخافر والمدارس والمستوصفات وأفرع الجمعيات التعاونية.

ومما لا شك فيه أن كل تلك العوامل تمثل عوائق حقيقية من شأنها أن تعطل وتؤخر الأعمال الإنشائية والتشطيبات، وتحول بالتالي دون انتقالهم للسكنى في المنازل المخصصة لهم، ما يعني بالتبعية، استمرارهم

في دفع إيجارات مساكنهم الحالية، وهو الأمر الذي يفاقم معاناتهم المعيشية ويفرض عليهم أعباء مالية لا قبل لهم بتحملها، وما يزيد الوضع سوءا أن موعد بدء الاستقطاع لسداد أقساط القرض الإسكاني سيحل في مارس المقبل.

ونظرا لكل ما تقدم، واستشعرا لمعاناة المواطنين، وتلمسا لاحتياجاتهم الضرورية، وأسوة بما تحقق للمواطنين المخصص له من قسائم في غرب عبدالله المبارك ومناطق أخرى، وتحقيقا للمساواة والعدالة، تقدم الاقتراح برغبة بشأن «توجيه بنك الائتمان الكويتي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتأجيل أقساط القروض الإسكانية للمواطنين المخصص لهم في ضواحي مدينة المطراع، والاستمرار في صرف بدل الإيجار المستحق، إلى حين توصيل التيار الكهربائي وشبكة المياه والصرف الصحي واستكمال الخدمات والمرافق الأساسية وتشغيلها».

وجهه النائب عبدالله فهد سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض في شأن ملاحظات ديوان المحاسبة على أعمال وزارة التجارة والصناعة عن السنة المالية 2021/2020 الخاصة بميكنة أعمال الإدارات التابعة للوزارة، ونص السؤال على الآتي:

أورد ديوان المحاسبة في تقرير نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحسابها الختامي ملاحظات على أعمال وزارة التجارة والصناعة وما أخذت شابات العديد من الممارسات خلال السنة المالية 2021/2020 الخاصة بميكنة أعمال الإدارات التابعة للوزارة. وأكد فهد في التقرير أن الوزارة اجترأت أعمال ميكنة

الإدارات التابعة لها لعدة ممارسات بابرهم 9 عقود خاصة بها في تاريخ 2020/12/6 بقيمة إجمالية 483,300 دينار وإبرام 3 عقود بقيمة إجمالية 207,800 دينار بتاريخي 18/3/2021 وذلك للثاني بها عن الخضوع لرقابة الديوان المسبقة بالمخالفة للمادتين 13 و14 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته وللمادة 19 من القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي مشفوعا بالمستندات:

1- ما أسباب عدم طرح المشروعات المشار إليها بمناقصة أو ممارسة واحدة ما قد يحقق وفرا للمال العام وتعمد تكرار المخالفة رغم تنويه ديوان المحاسبة المتكرر وعدم أخذ موافقة الجهاز المركزي للمناقصات العامة؟ 2- طرحت الوزارة



عبدالله فهد

ممارسات مماثلة عدة خلال السنة المالية 2020/2019 ولم ترد على ملاحظات ديوان المحاسبة خلال العام المالي السابق عن موضوع المخالفة، وكذلك قيام قطاع الشؤون الفنية وتنمية التجارة بطرح ممارسات خلال السنة المالية 2021/2020 وأخرى للسنة المالية 2022/2021، وأخيرا أعلنت مجموعة تحت الترسيات للسنة المالية

2022/2023، ما أسباب تجزئة أعمال ميكنة الإدارات التابعة للوزارة بممارسات عدة وإبرام جميع العقود بتاريخي 2020/12/6 بقيمة إجمالية 483,300 دينار بتاريخي 18/3/2021 بقيمة إجمالية 207,800 دينار؟ 3- ما أسباب قبول الوزارة تكرار أسماء الكوادر الفنية لأكثر من ممارسة من طرف أكثر من شركة، وما علاقة هذه الشركات التي تستخدم ذات العمالة، وما أسباب تكرار الترسيات على هذه الشركات أكثر من مرة، وما ردمك على استفسار ديوان المحاسبة أنه يعد قريئة على تجزئة أعمال ميكنة الإدارات؟ 4- استضافت الوزارة

من خلال الممارسات المشار إليها الخدمات الإلكترونية في «أمازون AWS»، يرجى تزويدي بالتفاصيل التالية طوال فترة هذه الاستضافة الكاملة لها.

الإلكترونية التقارير الشهرية طوال فترة التعاقد لحجم الزيارات ونوعيتها وحجم التداول الرقمي فيها وحجم المعاملات وسجلات التعامل فيها، وهل سجلت مواقع الاستضافة باسم الوزارة، وما المشاريع التي سجلت الاستضافة باسمها، وما قيمة الفاتورة الشهرية الصادرة من خدمة «أمازون AWS» مرفقة بالتقارير الرسمية في خدمة «أمازون AWS»؟ 5- اشترت الوزارة من خلال الممارسات المشار إليها تراخيص من أنظمة «أوراكل»، يرجى تزويدي بصورة عن هذه التراخيص المسلمة من الشركة المحلية والصادرة رسميا من الشركة المحلية، وما توضيح نوعية وأعداد وأسماء التراخيص للمشاريع المخصصة لها ومدى استخدامها والتفاصيل الفنية الكاملة لها.

## وزير المالية سبب المشكلة في الحكومة بإساءته للعلاقة بين السلطين وعدم احترام الدستور ومجلس الأمة واللجان البرلمانية بإيصال معلومات غير صحيحة

# شعيب المويزري: لانيّة لدى اللجنة المالية لسحب تقاريرها حول شراء القروض وإلغاء الفوائد الفاحشة على «الاستبدال»

■ اقتراح «القروض» لن يكلف على المال العام لأنه سيكون من خلال علاوة غلاء المعيشة الـ120 ديناراً

■ 300 شخص فقط هم القيادات المطالب بإلغاء رواتبهم الاستثنائية الممنوحة لهم

عقد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية شعيب المويزري مؤتمرا صحافيا في مجلس الأمة أمس لتوضيح بعض الأمور المتعلقة بتقارير اللجنة وردود الحكومة بشأنها، مؤكدا أهمية وضع الحقائق كاملة أمام الشعب الكويتي في هذا الشأن.

وقال المويزري، خلال المؤتمر الذي عقد بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الأوضاع التي يتابعها الشعب الكويتي تسببت بها عدة أطراف ولم يكن لمجلس الأمة أي دور في خلقها، معتبرا أنه «لا مبرر لكل ما تقوم به الحكومة».

واعتبر أن «وزير المالية هو سبب المشكلة في الحكومة بإساءته للعلاقة بين السلطين وعدم احترام الدستور ومجلس الأمة واللجان البرلمانية، بإيصال معلومات غير صحيحة لكل الأطراف».

وأوضح المويزري بشأن التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص الاقتراح بقانون في شأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني ورد إلى اللجنة بتاريخ 18 يناير 2023، ليوضح في رده «عدم وجود تجاوزات قانونية في استيفاء فوائد القروض».

وأضاف أنه بموجب الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي فقد تلاشت مخالفات الجهات المنحّة إلى أن وصل الأمر إلى عدم تسجيل أي مخالفة على مدى فترة طويلة، مشيرا إلى رؤية البنك أنه «لن يترتب على عمل اللجنة المقترحة سوى إرباك القطاع المصرفي في تلبية طلباتها والرد على أسئلتها».

وبين أن البنك توقع في رده أن يستمر عمل تلك اللجنة لفترات طويلة بسبب احتمال تقدم أعداد كبيرة من المواطنين وورثتهم بطلبات لفحص ملفات القروض ولديهم

أوضح أن ذلك يعني أنه من لا يستحق معاشا تقاعديا وفقا لخدمة يعطى معاشا تقاعديا، متسائلا: «المعاش الاستثنائي في هذا الموضوع؟ وكيف نوافق على إلغاء هذه المادة وفيها أبناء شهداء وضباط رتب عسكرية واطفاء؟»

وكشف المويزري أنه بعد عرض الحالات على النواب الذين اقترحوا إلغاء المادة 80 فإنهم سيقيمون بالتعديل بإلغائها عن القياديين والوزراء والنواب غير المستحقين، مضيفا أن «اللجنة ستوافق على هذا الأمر بعد وصول جميع المعلومات عن الحالات الفردية حتى لا يتعرض أحد للظلم».

وبين أن عدد القيادات المطالب بإلغاء رواتبهم الاستثنائية لا يتجاوزون 300 شخص، مضيفا أن الحديث عن أن مبالغ الرواتب الاستثنائية تصل إلى 3 مليارات غير دقيق، لأن أغلب هذا المبالغ تصرف للمفاتيح العسكرية والأشخاص والحالات الفردية، وأضاف معقبا: لا يوجد عبء في تسلم راتب تقاعدي لمواجهة الأعباء المعيشية بكرامة بعد انتهاء مدة المجلس.

وأكد المويزري أن «هناك من لا يحترم الدستور والديموقراطية ومجلس الأمة والشعب، وأعني مجلس الفاسدين ومن يرعاهم، يريدون أن يكبره الشعب الديموقراطية كي يستسيج لهم الوقت والظروف لإلغاء

الرواتب الاستثنائية التي يحصل عليها بعض النواب، وأعني مجلس الفاسدين ومن يرعاهم، يريدون أن يكبره الشعب الديموقراطية كي يستسيج لهم الوقت والظروف لإلغاء

الرواتب الاستثنائية التي يحصل عليها بعض النواب، وأعني مجلس الفاسدين ومن يرعاهم، يريدون أن يكبره الشعب الديموقراطية كي يستسيج لهم الوقت والظروف لإلغاء

أن هذا الموضوع وارد في برنامج عمل الحكومة إلا أن المؤسسة رفضت الاقتراح للأسباب المذكورة، وودعت بمشروع بديل ولكنها لم تتقدم بأي شيء إلى اليوم، مقترحا إمكانية أن يقدموا ما لديهم لمجلس الأمة إذا كانت لديهم مشكلة مع اللجنة المالية، وأنه بكل الأحوال سيكون القرار للمجلس.

من جهة أخرى، اعتبر المويزري أن بعض الوزراء في الحكومة اتجهوا لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة لبعض المقترحات النيابية ومجلس الأمة وتصوير موضوع إسقاط الفوائد عن القروض بأنه إسقاط أو شراء قروض.

ونفى المويزري سحب أي تقرير للجنة المالية من جدول أعمال المجلس، وإن ما يتناقل عن ذلك شائعات، مضيفا: لقد صرحت بأنه إذا قدمت الحكومة البديل في الجلسة فإننا سنكون متساهلين ومساعدين لها، لأن أهم شيء لدينا هو مصالح المواطنين.

وشدد على عدم نية اللجنة سحب أي تقرير في الجلسات القادمة، مضيفا «سنتعامل مع الحكومة وفقا للأئحة والدستور لأن القضية ليست عنادا، بل قضية شعب».

وقال «هناك أطراف تسببت في إيغابها المشعب الكويتي، والوضع الحالي ما بين الحكومة والمجلس بسبب بدء المجلس فتح ملفات سابقة بها هدر مالي وشبهات ومخالفات وتجاوزات مثل الكراكال واليورفايتر وغيرها من المشاريع».

وأكد أن النواب لا يقبضون معاشات استثنائية وإنما معاشات تقاعدية، موضحا أن النائب قبل دخوله مجلس الأمة يدفع رسوما ويشارك في مؤسسة التامينات بمدة مفتوحة للتقاعد ليُدخل مجلس الأمة وفي هذه الحالة لا يعطونه راتبا استثنائيا وإنما يستثنونه من المدّة ويسلم راتبا تقاعديا وليس استثنائيا.

وأوضح المويزري أنه «عند بداية كل مجلس يدفع المجلس للنائب النأجج مكافأة مالية لم يحددها وفقا للدستور ويعدها يتسلم راتب ما يقارب 2190 دينار، وإذا تم حل المجلس أو انتهاء المدّة القانونية للمجلس يبقى النائب من دون راتب»، متسائلا «ماذا يعمل وكيف يعيش؟ لذلك يتم استثناء المدّة له ليتم منح راتبا تقاعديا وليس راتبا استثنائيا».

وأكد ضرورة أن يعي الشعب الكويتي أن هذا الخلط الحاصل له علاقة بما يجري في مجلس الأمة من عمليات، مبيّنا أن بعض الأطراف يساعدون في تزييق النواب ويسعون لخلق جيهاث متضاربة داخل مجلس الأمة تحبب يكره الشعب الكويتي والمجلس ويتطلع إلى تعليقه.

وشدد المويزري على أن دور مجلس الأمة في المشاريع التنموية يقتصر على إقرار الميزانيات التي ترفعها الحكومة وأنها مساءلة بشكل كامل عن التنفيذ، مضيفا أن إخفاق المشاريع التنموية مسؤولية الحكومة التي ترفض رقابة المجلس على أعمالها.

وبين أن أوجه الفساد في الميزانيات وإن لم يكن ظاهريا يتم من خلال تخصيص المشاريع لفتح المجال للأوامر التغييرية، مؤكدا أن الفساد في السلطة التنفيذية وليس في السلطة التشريعية.

وتساءل: في ظل وجود مجلس أمة فإن الفساد والشبهات والتجاوزات موجودة، فما هو الوضع حال تم تعليق مجلس الأمة؟ مؤكدا أن «الأغلبية من نواب المجلس شرفاء ومهمهم البلد».

من جهة أخرى، قال المويزري أنه بخصوص الاستثناءات الموجودة في المادة 80 والتي طلب بعض النواب إلغائها فقد استندت اللجنة مقديا لإعراض النواب المقترحين والمجلس استثنائه من المدّة ويسلم راتبا تقاعديا وليس استثنائيا.

وجود إشكالية لديها في الاسم إذا كانت كلمة «نقابة» تزعم ممثلي غرفة تجارة وصناعة الكويت، مؤكدا أن الأعضاء لن يسلموا أي كيان أو فرد بالأخص القروض سيكون مقابل الـ120 ديناراً علاوة غلاء المعيشة.

وأوضح أن اللجنة طلبت من الحكومة تقديم بدائل بزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية، والمساعدين الاجتماعيين قدمت في 19 يناير 2023 إياها مكتوباً إلى اللجنة، وقالت في ردها أنها لا تمنع من حيث المبدأ رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي طالما تتحمل تكلفته الخزنة العامة للدولة، وأنها ترفض المقترح المذكور في التقرير لأنه لا يحقق العدل والمساواة.

وكشف عن أن مدير مؤسسة التامينات أبلغ اللجنة أثناء الاجتماع بوجود مشروع بديل أفضل من نظام الشرائح الذي يتضمنه الاقتراح النيابي وبعده بتقدمه خلال أسبوعين ولكنه إلى اليوم لم يقدم شيئا.

وعقب المويزري قائلا إنه لا يمنع في تقدم أي جهة بحلول تريح المواطن الكويتي سواء من المجلس أو الحكومة أو أي جهة أخرى طالما فيه معالجة لمشكلة يواجهها الشعب.

وأضاف «هناك أطراف تسببت في إيغابها المشعب الكويتي، والوضع الحالي ما بين الحكومة والمجلس بسبب بدء المجلس فتح ملفات سابقة بها هدر مالي وشبهات ومخالفات وتجاوزات مثل الكراكال واليورفايتر وغيرها من المشاريع».

وأوضح أنه على الرغم

والحكومة بخصوص الاقتراح ولكن المحافظة تريد الرد بحجة المحافظة على المال العام، مؤكدا أن المقترح لن يضع كلفة على المال العام لأن شراء القروض سيكون مقابل الـ120 ديناراً علاوة غلاء المعيشة.

وأوضح أن اللجنة طلبت من الحكومة تقديم بدائل بزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية، والمساعدين الاجتماعيين قدمت في 19 يناير 2023 إياها مكتوباً إلى اللجنة، وقالت في ردها أنها لا تمنع من حيث المبدأ رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي طالما تتحمل تكلفته الخزنة العامة للدولة، وأنها ترفض المقترح المذكور في التقرير لأنه لا يحقق العدل والمساواة.

وكشف عن أن مدير مؤسسة التامينات أبلغ اللجنة أثناء الاجتماع بوجود مشروع بديل أفضل من نظام الشرائح الذي يتضمنه الاقتراح النيابي وبعده بتقدمه خلال أسبوعين ولكنه إلى اليوم لم يقدم شيئا.

وأوضح أنه على الرغم

وأوضح أنه على الرغم

وأوضح أنه على الرغم



شعيب المويزري

وإثبات عدم وجود فوائد غير قانونية، وبالتالي فإن المواطنين والورثة لن يطالبوا باسترداد أي أموال، مبيّنا أن الفوائد غير القانونية هي الفوائد المتراكسة أو الفوائد التي تتجاوز أصل الدين وهي مشكلة أساسية في ملف القروض.

وأوضح أن اللجنة المالية طلبت في تقريرها إصدار تشريع خاص باسترداد الفوائد غير القانونية منذ عام 1992، وهو حق لكل مواطن وواجب على النواب الدفاع عنه، مؤكدا أن هذه الفوائد لا تتعلق بازمنة المناخ أو الاستثمار.

وأوضح المويزري بشأن التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص الاقتراح بقانون في شأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني ورد إلى اللجنة بتاريخ 18 يناير 2023، ليوضح في رده «عدم وجود تجاوزات قانونية في استيفاء فوائد القروض».

وأضاف أنه بموجب الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي فقد تلاشت مخالفات الجهات المنحّة إلى أن وصل الأمر إلى عدم تسجيل أي مخالفة على مدى فترة طويلة، مشيرا إلى رؤية البنك أنه «لن يترتب على عمل اللجنة المقترحة سوى إرباك القطاع المصرفي في تلبية طلباتها والرد على أسئلتها».

وبين أن البنك توقع في رده أن يستمر عمل تلك اللجنة لفترات طويلة بسبب احتمال تقدم أعداد كبيرة من المواطنين وورثتهم بطلبات لفحص ملفات القروض ولديهم

أوضح المويزري بشأن التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص الاقتراح بقانون في شأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني ورد إلى اللجنة بتاريخ 18 يناير 2023، ليوضح في رده «عدم وجود تجاوزات قانونية في استيفاء فوائد القروض».

وأضاف أنه بموجب الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي فقد تلاشت مخالفات الجهات المنحّة إلى أن وصل الأمر إلى عدم تسجيل أي مخالفة على مدى فترة طويلة، مشيرا إلى رؤية البنك أنه «لن يترتب على عمل اللجنة المقترحة سوى إرباك القطاع المصرفي في تلبية طلباتها والرد على أسئلتها».

وبين أن البنك توقع في رده أن يستمر عمل تلك اللجنة لفترات طويلة بسبب احتمال تقدم أعداد كبيرة من المواطنين وورثتهم بطلبات لفحص ملفات القروض ولديهم

أوضح المويزري بشأن التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص الاقتراح بقانون في شأن استرداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني ورد إلى اللجنة بتاريخ 18 يناير 2023، ليوضح في رده «عدم وجود تجاوزات قانونية في استيفاء فوائد القروض».

وأضاف أنه بموجب الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي فقد تلاشت مخالفات الجهات المنحّة إلى أن وصل الأمر إلى عدم تسجيل أي مخالفة على مدى فترة طويلة، مشيرا إلى رؤية البنك أنه «لن يترتب على عمل اللجنة المقترحة سوى إرباك القطاع المصرفي في تلبية طلباتها والرد على أسئلتها».

وبين أن البنك توقع في رده أن يستمر عمل تلك اللجنة لفترات طويلة بسبب احتمال تقدم أعداد كبيرة من المواطنين وورثتهم بطلبات لفحص ملفات القروض ولديهم